**The relationship between money supply and economic growth in the United Arab Emirates for the period (2010-2023))**

Lecturer: Dr. Wasan Hadi Faihan"

Department of Economic Studies

Center for (Basra) and Arabian Gulf Studies

University of Basra"

**Abstract:**

**The significance of the research is rooted in the nation's unwavering commitment to enhancing the economy's performance and maximizing the development of monetary liquidity, which enhances the growth of the gross domestic product. Therefore, the UAE Central Bank adopted a monetary policy that accelerated the growth rates of the broad money supply. Over the course of the study's time frame (2010–2023), the researchers hope to shed light on the connection between the Emirates' money supply and GDP growth.** **This increased growth in the money supply was inversely linked to a decline in interest rates, so cumulative foreign direct investment flows rose** **It significantly influenced the growth of the country's gross domestic product. The analysis indicated that the growth rate of the broad money supply rose from 6.1% in 2010 to 18.7% in 2023, resulting in an increase in the growth rate of real production by 3.3%.**

**Economic growth, money supply, investment flows:**  **Keywords**

**الملخص :**

تكمن اهمية (البحث) من خلال سعي الدولة الحثيث نحو تعظيم نمو السيولة النقدية وتحسين اداء الاقتصاد الذي يعزز نمو الناتج الاجمالي المحلي , لذا تبنى البنك المركزي الإماراتي سياسة نقدية سارعت في زيادة معدلات نمو عرض النقد (الواسع). ويهدف البحث بيان العلاقة بين عرض النقد نمو الاقتصاد في الامارات للفترة(2010-2023) ,وهذا النمو المتزايد بعرض النقد قد ارتبط عكسيا بانخفاض اسعار الفائدة , فارتفعت التدفقات المباشرة الاستثمارات الاجنبية ة التراكمية الذي انعكس ايجابياً على نمو الناتج الاجمالي المحلي في الدولة .وخلص البحث بنتيجة مفادها ان ارتفاع معدل نمو عرض النقد (الواسع) من (6.1%) عام 2010 الى (18.7)% عام 2023 قد رفع من معدل نمو الناتج الحقيقى ب(3.3%).

**الكلمات الرئيسة**  :النمو (الاقتصادي) , عرض النقد , تدفقات الاستثمار

**العلاقة بين عرض النقد نمو الاقتصاد لدولة الامارات للفترة (2010-2023)**

المدرس الدكتور : وسن هادي فيحان

قسم (الدراسات) الاقتصادية

مركز (دراسات البصرة) والخليج العربي

جامعة البصرة

**مقدمة :**

مما لاشك فيه يعتبر عرض النقد من اهم العناصر المستقلة المؤثرة في زيادة الناتج الاجمالي المحلي , ومن جانب اخر كل تغير في عرض النقد له تأثير مباشر على سعر الفائدة بموجب العلاقة العكسية بينهما , وكل انخفاض في سعر الفائدة سيرفع من صافي الاستثمار المباشر (الاجنبي) ة التراكمية الواردة للبلد فيخلق اجواء التفاؤل بين رجال الاعمال والتجار نحو مزيد من الاقتراض لشروع في المشاريع الاستثمارية , و ستكون هناك ارضية مهيأة لإرساء دعائم التنويع الاقتصادي في البلد. ومن اهم الاسباب التي دفعت دولة الامارات بالإسراع نحو تنويع هيكل الاقتصاد , عدم استقرار اسعار النفط واستمرار التعرض للهزات العالمية, عدم استدامة موارد النفط والغاز كمورد اقتصادي ,تلافي العجز بالموازنات العامة ,ارتفاع حجم الواردات ,وعدم انتظام نمط الدولة في التنمية .لذا حرصت الدولة الى زيادة السيولة المحلية للبلد بطريقة تحفز النمو (الاقتصادي) للبلد من خلال خلق بيئة جاذبة للاستثمار المباشر (الاجنبي) في البلد .

**مشكلة البحث:**

**تنحصر اشكالية البحث في الاجابة على التساؤل:**

كيف استطاعت الامارات تجاوز الهزات العالمية لأسعار النفط ,وتحفيز الاستثمار وبما يضمن استدامة السيولة المحلية وتحقيق النمو (الاقتصادي)؟

**فرضية (البحث):**

ان الارتفاع في عرض النقدية الواسعة (M1) قد ارتبط عكسيا بانخفاض سعر الفائدة وزيادة التدفقات المباشرة الاستثمارات الاجنبية التراكمية والتي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع النمو (الاقتصادي) الحقيقي ومن ثم ارساء دعائم التنويع الاقتصادي في الامارات بدل الاعتماد كليا على قطاع النفط .

**اهمية البحث : تتجلى الاهمية من خلال الاتي :**

1. يساهم نمو عرض النقد (الواسع) M1 قي النمو الايجابي للناتج الاجمالي المحلي في الامارات.
2. يساهم استقرار سعر الفائدة وحسب قواعد البنك المركزي للسياسة النقدية قي الامارات في استقطاب الاستثمار المباشر (الاجنبي) .
3. ساهمت التدفقات المباشرة للاستثمارات الاجنبية في نمو الاقتصاد ومن ثم ارساء دعائم سياسة التنويع الاقتصاديونمو الناتج الاجمالي الحقيقي المحلي **.**

**هدف البحث:**

1. تحليل مستوى معدلات نمو عرض النقد (الواسع) في الامارات للفترة (2010-2023 ).
2. بيان العلاقة بين عرض النقد ونمو الاقتصاد في الامارات للفترة (2010-2023)
3. تحليل اثر تغيرات سعر الفائدة غلى النمو الحاصل في صافي تدفقات الاستثمار التراكمية للفترة (20110-2023**).**

**منهجية البحث :** اعتمد الباحث النهج الاستنباطي والاستقرائي لمتغيرات عرض النقد ونمو الاقتصاد

**مدة البحث:** اعتمد الباحث المدة الزمنية (2010-2023) نظرا لحصول المزيد من التغيرات في الاسعار العالمية للنفط .

**هيكلية البحث: من اجل اختبار فرضية (البحث) وتحقيق اهدافه قسم البحث الى ثلاث (مباحث):**

المبحث الأول : الاطر المفاهيمية لعرض النقد وعلاقته بنمو الاقتصاد.

المبحث الثاني: اهم المؤثرات العالمية على نمو الاقتصاد في دولة الامارات للفترة (2010-2023)

المبحث الثالث : اثر تطورات عرض النقد على نمو الاقتصاد و على تدفقات الاستثمارات في الامارات العربية للفترة (2010-2023)

.

**الدراسات السابقة** :

على الرغم من تعدد الدراسات المتعلقة بعرض النقود وعلاقتها بنمو الاقتصاد في الاقتصاد والمحلي والعالمي, الا ان دراستنا الحالية تناولت علاقة تلك المتغيرات واثرها على زيادة رصيد الاستثمارات التراكمية الداخلة في الاقتصاد الامارتي , ومن خلالها اصبحت الدولة الرائدة في مجال تنويع الاقتصاد والاقتصاد غير النفطي التي تساهم ب اكثر من (70%) ويمكن ادراج اهم الدراسات السابقة :

1. **دراسة (حيدر صاحب الكرعاوي) في عام (2023)** والتي كانت بعنوان ( تأثير عرض (النقود) في الاستقرار (الاقتصادي) في بلدان مختارة مع والعراق بصورة خاصة, وتهدف الدراسة الى تحليل اثر عرض النقدية في مؤشرات الثبات والانتعاش الاقتصادي في بلدان مختارة ,( الامارات , العراق , الجزائر) وبيان اثر عرض النقد في المعايير الاقتصادية للناتج المحلي الكلي , التضخم , ميزان المدفوعات للفترة 2003-2020)) . وخلص البحث بوجود علاقة إيجابية بين الناتج الاجمالي المحلي وعرض النقد في دولة الامارات . (الكرعاوي 2023,: 50 ) .
2. **دراسة ( احمد محي الدين محمد) في عام (2022) والتي كانت بعنوان (قياس اثر تغير العرض النقدي على نمو الاقتصاد المصري باستخدام نموذج VECM )**, وتهدف الدراسة الى بحث العلاقة بين عرض النقد ونمو الاقتصاد في دولة مصر, وخلصت الدراسة الى وجودعلاقة طردية بين العرض النقدي الواسع (M2) والناتج الاجمالي المحلي (GDP) واثبتت الدراسة ان ارتفاع عرض النقدية بنسبة (1 %) زادت الناتج الحقيقي المحلي بمقدار (84,26 %) وعند مستوى معنوية (1%) وان المتغير التفسيري (العرض النقدي ) يفسر التغيرات في المتغير الاستجابي (نمو الاقتصاد) بنسبة( 26,84%) وهذا يتطابق مع منهج النظرية الاقتصادية **.( محمد,2022496:)**
3. **دراسة (نزار كاظم صباح الخيكاني) في عام (2021)** والتي كانت بعنون (آلية انتقال اثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة الى نمو الاقتصاد في العراق للفترة (2004-2017). وهدفت الدراسة الى تتبع مسار قناة عرض النقد ودورها في توجيه نمو الاقتصاد في العراق للفترة (2004-2017) . وخلصت الدراسة بنتيجة مفادها ان هناك علاقة موجبة بين التغيرات في بين التغيرات في الناتج الكلي المحلي ونموه عرض النقدية ونموها من جهة طيلة مدة البحث.**( الخيكاني , 2021 :193)**

**فجوة البحث:**

اختلفت البحث الحالي عن الاراء السابقة من حيث الحد المكاني والزماني اذ اعتمد الباحث المدة الزمنية (2010-2023) وتلك المدة اتسمت بالحداثة من حيث تطور اقتصاد الامارات واحتلاله مراكز متقدمة في مجال التنويع الاقتصاد ي, وارتفاع رصيد الاستثمارات التراكمية الواردة للبلد , وارتفاع المساهمة للاقتصادات غير النفطية بنسبة اعلى من (%70 )على الرغم من طابع ريعية الاقتصاد الذي اتسمت به , لذا وقع الاختيار على الاقتصاد الإماراتي لأنه استطاع ان يحقق نمو اقتصادي متسارع في قطاعات الناتج الاجمالي المحلي وبتأثير من ارتفاع عرض النقدية الواسع مقارنة بالدراسات السابقة .

**المبحث الأول : الاطر المفاهيمية لعرض النقد وعلاقته بنمو الاقتصاد:**

**المطلب الاول: مفهوم العرض النقدي .**

يعد العرض (النقدي) احد الادوات النقدية المهمة التي تستعملها السلطة (النقدية) متمثلة بالبنك المركزي بهدف احداث تغيير بالمتغيرات (الاقتصادية) المختلفة , واجمالا هي كمية النقود (المتداولة) في الاقتصاد خلال مدة زمنية محددة , وعرض النقد اقتصاديا : تعرف بانها كمية وسائل الدفع المتاحة للمجتمع والتي تكون بحوزة الافراد والمؤسسات والمشروعات ,وذلك للاستفادة من وظائف النقود المتعددة , وسيلة للمقايضة , ومخزن للقيمة , وينقسم عرض النقد الى عدة انواع منها :

1. **عرض النقد الضيق (M1) . Sense. The Supply in narrow**

ويقوم على احتساب النقود كوسائل دفع صرفة وتتكون من العملة في التداول لدى الناس + الودائع عند (الطلب) للمصارف التجارية. اذ يستفاد من وظيفة النقود هنا كأداة للتبادل , باعتبارها كوسيط للتبادل او للمدفوعات للحصول على السلع والخدمات وفق الصيغة الاتية:**( السيد علي, العيسى , 2004:48)**

**M1=N1+N2**

**حيث ان: N1 = العملة لدى الجمهور او في المتداولة (Currency in circulation)**

**N2= الودائع حين الطلب او للمصارف التجارية(Demand deposit)**

1. **عرض النقد (الواسع) (M2) .**

يأخذ عرض النقد (الواسع) بالإضافة الى وظيفة النقد كطريقة للمبادلة، يمكن الاخذ بالاعتبار وظيفة النقود كمستودع للقيمة, فعندما تزداد الارصدة عند الافراد تزداد ثروتهم فتحفزهم على الانفاق , وبالتالي تؤثر على الطلب على السلع والخدمات.

يرى الباحث ان عرض النقد (الواسع)(M2) يتضمن عرض النقدية الضيق (M1) اضافة الى (الودائع) لأجل والاصول عالية السيولة يطلق عليها (اشباه النقد ) .وهذا النوع من عرض النقد يؤثر على السلوك الانفاقي للمستهلكين ( ما يمتلكه الافراد في حسابات التوفير من ارصدة نقدية او ودائع ثابتة) اضافة الى وظيفتها واسطة للتبادل وكالاتي**:(الدليمي ,1989:111)**

M2=M1+ QM

**حيث ان : عرض النقد الضيق M1=**

**QM= (N1+N2)**

**الودائع لأجل N1 =**

**الاصول عالية السيولةN2=**

1. **عرض النقد الاوسع (M3)**

وهو مقياس اوسع لعرض النقود يتكون بالإضافة الى (M2) يضاف اليها الودائع العائدة لرجال الاعمال والمستثمرين والشركات الكبرى للحصول على (M3). وهذا النوع يؤثر على السلوك الانفاقي للمستثمرين.**(الدليمي ,1989:115)**

**ودائع رجال الاعمال والمستثمرين M3=M2 +**

**المطلب (الثاني) : مفهوم النمو (الاقتصادي)** .

الاصل في كلمة النمو (Growth) تعني التزايد في الابعاد او المقاييس للأحياء في الوزن والحجم , بعبارة أخرى، فهي ظاهرة كمية تنتج عنها تغيرات يمكن قياسها مباشرة باستخدام مقاييس كمية **(القطيفي , 1990: 9).**

و يمكن ان يعتبر النمو (الاقتصادي) مؤشرا عن حقيقة الاداء الاقتصادي ودرجة تطوره , ومرأة حقيقة تعبر عن مدى كفاءة التشغيل والنشاط الاقتصادي داخل الدولة، اما معدل الدخل الفعلي فيشير إلى معدل نمو الدخل السنوي. معدل التغير في الإنتاج المحلي بالأسعار أو الحقيقية الثابتة مقسوماً على عدد السكان. ويعرف أيضًا باسم (زيادة الإنتاج، مع مراعاة حصة الفرد من الناتج، أي معدل نمو الفرد) الدخل [**https://www.alukah.net/culture/**](https://www.alukah.net/culture/) **) جلال خشيب , النمو (الاقتصادي)**

كما عرفه سيمون كوزنتس (اثر الارتفاعات المستمرة في انتاج الثروة المادية, ويعد الاستثمار في رؤوس الاموال المادية والبشرية- فضلا عن التطور التكنولوجي وكفاءة النظام الاقتصادي- هي المصدر الاساسي للنمو).

وفي ضل المفاهيم السابقة يمكن ان نتفق مع (سامويلسون ويليام دي ) اذ يرى ان نمو الاقتصاد : هو (مقدار النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع الاستغلال الكامل للموارد المتاحة للدولة**.) (ويليام دي , تورد هاوس ,2006 :586)**

لذلك نرى ان النمو (الاقتصادي) ليس مجرد حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي. فلابد تتبع الاتي **:**

1. ليس الهدف الفعلي للنمو انتاج اكبر كمية للفرد , بل تحسين مستويات (المعيشة) للافراد من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج .(**Baumol,1990:504)**
2. ليس الهدف من النمو زيادة دخل الفرد النقدي, فلابد ان تكون هناك ارتفاع حقيقي ومستمر في كمية الخدمات والسلع المنتجة خلال سنة**.(عجمية ,ناصيف ,2010: 74) .**

**المطلب الثالث : العناصر المحددة للنمو (الاقتصادي):**

مما لاشك فيه هناك عوامل خارجية وداخلية تؤثر على نمو الاقتصاد ومنها العناصر الداخلية , وهي العوامل المستخدمة داخل العملية الانتاجية وتمثل ( راس المال , والقوى العاملة ) , اما العناصر الخارجية فتمثل ( الاقتصادية ، القانونية , والسياسية مثل قوانين الاستثمار , وقوانين الضرائب , والاستقرار السياسي الذي يعتبر الداعم للنمو (الاقتصادي). والضامن لديمومة المشاريع الفردية . وهناك مجموعة عوامل تعتبر محددات اساسية لتحقيق نمو الاقتصاد منا الاتي :

**جدول ( 1) يوضح محددات نمو الاقتصاد :**

|  |
| --- |
| **لموارد البشرية:** طالما أن معدلات نمو الناتج الكلي المحلي الحقيقي اعلى من معدلات النمو السكاني فإن معدل نمو الاقتصاد سيرتفع، وبالتالي تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى |
| **الموارد الطبيعية** : تعتبر من العناصر الهامة والمؤثرة في الانتاجية والانتاج من حيث النوع والكم مثل المعادن , المياه , الغابات ...الخ ويمكن الانسان ان يضيف لها قيمة اضافية بإعادة تصنيعها . |
| **تراكم راس المال** :اي تخصيص جز من الدخل الحالي (كالادخار) باستغلاله بتكوين رؤوس الاموال فيساعد على النمو في الطاقة الانتاجية مثل المعامل الجسور , المدارس. اي بمثابة التنازل بالاستهلاك (الحالي) من اجل (الادخار) لغرض تراكم راس المال. |
| **التقدم التكنولوجي**: عبارة عن المعرفة المتوفر للمجتمع في نطاق (الفن الصناعي) والتنظيم الاجتماعي بشكل : النهج الادارية والانتاجية والسلع ,مثل تغير مستوى ونوع التكنولوجيا وتعتبر من العوامل الضرورية للنمو (الاقتصادي) ان لم يكن اهمها على الاطلاق . |

**المصدر: 1- صقر احمد صقر : النظرية (الاقتصادية) الكلية , وكالة الطباعة والنشر , ط2, الكويت489**

**2-انطونيوس كرم : سلسلة (عالم) المعرفة ، العرب امام (تحديات التكنولوجيا) . , العدد (59) , الكويت (1990) , ص14**

**المطلب الرابع: التفسير النظري لبعض قنوات انتقال اثر عرض النقد على النمو (الاقتصادي) :**

في اطار الجدل القائم بين الاقتصاديين حول تأثير عرض النقد في النشاط (الاقتصادي) , تبين ان عرض النقد يعد احد العناصر المهمة التي تحفز النمو (الاقتصادي) من خلال تأثيرها على سعر الفائدة , الاستثمار , ومن ثم الناتج, وللإحاطة اكثر بالموضوع لابد من التطرق لتفسير مدرستين اقتصاديتين , المدرسة الكنزية , والمدرسة النقدية وكالاتي وكما مبين بالجدول (2) والشكل البياني ( 1 )

**الجدول (2) انتقالات اثر عرض النقد على نمو الاقتصاد وفق المدرستين (الكنزية والنقدية)**

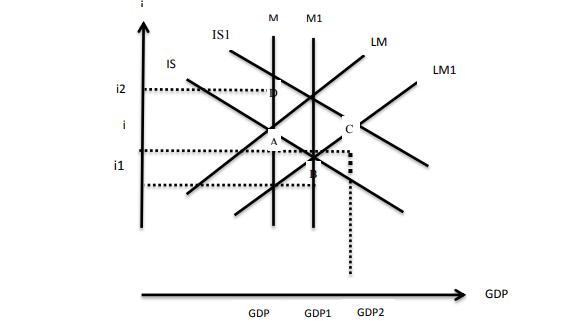
|  |  |
| --- | --- |
| **المدرسة الكنزية** | افترض كينز ضمنيا ان عرض النقد دالة متناقصة بسعر الفائدة ,ودالة متزايدة بنمو الاقتصاد ,و يرى ان اتباع (البنك المركزي) سياسة توسعية نقدية برفع عرض النقد سيقود الى تقليل سعر الفائدة( المحدد الاساسي لتوازن العرض والطلب على النقود) ومع وجود نوع من التفاؤل بين التجار ورجال الاعمال فيزيد الاستثمار و يتحسن التشغيل , ويرتفع الطلب الاجمالي ومن ثم يزداد نمو الناتج الاجمالي المحلي . |
| **في حالة سياسة نقدية توسعية** | عند ثبات الاسعار في الامد القصير وبزيادة عرض النقد من (M) الى (M1) ان منحنى سوق النقود (LM) سينتقل الى (LM1),ستنخفض اسعار الفائدة من (I) الى (i1) هنا سيزداد الاستثمار , ويزداد الناتج الاجمالي المحلي من((GDP الى (GDP1) وهنا ستخلق نقطة توازنيه جديدة من (A) الى(B).ولو افترضنا ان الانفاق الحكومي ازداد تزامنا مع عرض النقد سينقل منحنى السلع والخدمات (IS) الى (1IS), فيزداد الناتج من (GDP1) الى (GDP2) عند نقطة التوازن(C) |
| **سياسة نقدية انكماشية** | يتبع (البنك المركزي) السياسة النقدية الانكماشية عند وجود التضخم , هنا سيقل عرض (النقود) , فتقل السيولة, فترتفع اسعار الفائدة عند (i2 ) ,فيقل الاقبال على الاستثمار في (المشاريع) , فتزداد البطالة, وينخفض الطلب الاجمالي , وينحسر الناتج (المحلي) لأدنى مستوى له و عند نقطة توازن جديدة . |
| **المدرسة النقدية** | افترض النقديين حيادية النقود وان لها وظيفة واحدة وهي وسيط للتبادل , وان (السياسة المالية) عديمة الجدوى لأنها تفترض المرونة التامة للنقود , وعند ارتفاع عرض النقدية في الاسواق النقدية من (M) الى(1 (M سينتقل محنى(LM) الى(LM1), وينخفض سعر الفائدة من (I) الى(1I), مما يشجع الاستثمار, ويزيد الطلب , ويرفع نمو الناتج المحلي عند نقطة توازن من (A) الى(B), وهنا يتفق التحليل النقدي مع التحليل الكنزي . وعلى العكس من ذلك فعند استخدام (السياسة المالية) وحدها فان سعر الفائدة سيزداد وينتقل المنحنى الى نقطة توازن جديدة وهي (D) , ولكن دون زيادة الناتج, وعند استعمال السياستين معا فيزاد عرض النقد فقط دون زيادة الناتج المحقق . |

**Sourse:1- " BAKARE, A. S., An empirical analysis of the factors influencing money supply increase and its impact on the inflation rate in Nigeria. Journal of Research in International Business and Management " p(124-129). .**

**Frederic S.Mishkin , , the Economics of money, Banking and financial markets , ed","**

1. **"علي , العيسى ,النقود والمصارف والاسواق المالية , ط1 دار ومكتبة الحامد, الاردن عمان ,2004 , ص(275-283)".**

**شكل ( 1) يوضح اثر عرض النقد على النمو (الاقتصادي) وفق المدرستين الكنزية والنقدية**



**المصدر :"بوعتروس , دهان , اثر التغير في التداول النقدي على الناتج الاجمالي المحلي في الاقتصاد الجزائري , (مجلة ابحاث اقتصادية) العدد الخامس , 2009 , ص"6**

**المبحث الثاني: اهم المؤثرات العالمية على نمو الاقتصاد في دولة الامارات .**

استطاعت دولة الامارات ان تحقق مراكز متقدمة في نمو الاقتصاد نتيجة انتهاجها (تنويع القطاعات الاقتصادية) , وتطوير التنمية المستدامة , من خلال تنمية الاقتصادات غير النفطية , وخاصة القطاعات التي تحقق قيمة مضافة عالية مثل (قطاع المال و الصناعة التحويلية, والتجارة , والاعمال , والمعرفة ... وغيرها من القطاعات . وكانت الامارات الدولة الاسبق بين دول الخليج العربي في اتباع التغيير الهيكلي والتحول نحو القطاعات ذات (القيمة الاقتصادية) العالية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية , مما يقلل اثر التعرض لهزات اسعار النفط العالمية فينعكس على نمو الناتج الاجمالي المحلي في الدولة. فمن خلال الجدول (1) يوضح كيف استطاعت الدولة تخطي العلاقة الطردية لمساهمة (قطاع النفط) في الناتج الاجمالي المحلي للدولة مع الاسعار العالمية للنفط ,ومدى التراجع في قيمة الناتج مع انخفاض الاسعار العالمية للنفط, مما يؤثر على نمو الاقتصاد للدولة صعودا وهبوطا .**(ماجد , 2018: 8)**

وكلما تذبذبت الاسعار العالمية للنفط ووصلت الى ادنى سعر وكما في عام (2000) وصل سعر برميل النفط الى (27) $ للبرميل الواحد , بسبب اتفاق اعضاء الاوبك على خفض الانتاج في ذلك العام , ووصل ناتج القطاع النفطي لادني مستوى (109.5) مليار درهم فانعكس ذلك سلبا على نسبة ناتج النفط من الناتج الاجمالي الى(28.6%). مما قاد الى انكماش نمو الاقتصاد في ذلك العام .وكذلك بالنسبة للأعوام اللاحقة كانت الهزات النفطية للأسعار العالمية السبب الاساسي في تراجع الناتج النفطي مما يؤثر طرديا بتراجع نمو الاقتصاد نتيجة تدهور نسبة ناتج (القطاع النفطي) من الناتج المحلي .

لذلك كانت الامارات من اوائل دول مجلس التعاون الخليجي توجها نحو تنويع الهيكل الاقتصادي وقطعت شوطا كبيرا في ذلك وكما سنرى في الملاحق اللاحقة ,

**جدول ( 3) اثر تغيرات الاسعار العالمية للنفط على النمو (الاقتصادي) في دولة الامارات للفترة (2000-2020) .**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **الهزة النفطية للأسعار العالمية** | **متوسط سعر برميل النفط/ دولار** | **ناتج القطاع النفطي**  **مليار درهم** | **الناتج المحلي بالأسعار الجارية مليار درهم** | **ناتج النفط/ الناتج الاجمالي %** |
| **2000** | **اتفاق دول اوبك والدول المنتجة على تقليل الانتاج لرفع الاسعار** | **27** | **109.5** | **383.2** | **28.6** |
| **2008** | **المضاربة بأسعار النفط** | **147** | **427** | **1158.6** | **36.9** |
| **2009** | **اندلاع الازمة المالية العالمية** | **40** | **251.8** | **931.2** | **27.0** |
| **2011** | **الاضطرابات العربية والسياسية وانقطاع الإمدادات من سوريا وليبيا** | **100** | **501.5** | **1287.8** | **38.9** |
| **2014** | **زيادة عرض النفط الصخري في الاسواق العالمية** | **55** | **505.5** | **1480.5** | **34.1** |
| **2015** | **زيادة المعروض من النفط الصخري بعد استقرار الانتاج بالدول المضطربة** | **49.5** | **287.0** | **1315.3** | **21.8** |
| **2016** | **اتفاق دول اوبك على خفض الانتاج بمقدار (1.8) مليون برميل** | **43.7** | **253.1** | **1311.2** | **19.3** |
| **2017** | **تمديد اتفاق خفض الانتاج بين اعضاء الاوبك** | **54.0** | **313.1** | **1444.5** | **22.3** |
| **2020** | **انتشار فيروس كورونا , مع تشديد الاغلاق للمنافذ والاسواق التجارية** | **51.7** | **220.1** | **1440.0** | **17.0** |

**المصدر**: "**وزارة الاقتصاد , دراسة تنويع القاعدة الاقتصادية بدولة الامارات , الدوافع , الاليات , الانعكاسات .ص 8 , دولة الامارات ,(** **."(2018**

**"المصرف دولة الامارات المركزي , التقرير الاقتصادي السنوي , ابوظبي , دولة الامارات ,(2020)" .**

**المطلب الاول :واقغ الاقتصاد الاماراتي للفترة (2010-2022) .**

دولة الامارات : دولة عربية تقع في شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتطل على الجهة الجنوبية من الخليج العربي, ولها حدود (مشتركة) مع السعودية , وعمان , وقطر , تبلغ مساحتها71,023,6 كيلو متر مربع ، وتبلغ مساحة جزيرة (الخليج العربي) منها حوالي (27,624.9) كيلومتراً مربعاً، ويصل عدد سكانها . (9,601,542) مليون نسمة وتنمو بمعدل نمو سنوي قدره 0.77))% حسب احصائيات عام 2024 , ويمثل سكان دولة الامارات حوالي (0.118%) من اجمالي سكان العالم . دولة الامارات دولة نفطية تقدمت كثيرا في تقليل اعتمادها على النفط بفضل انتهاج تنوع قاعدة الاقتصاد , وتمتعها ببيئة اقتصادية استثمارية جاذبة , فضلا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي , ولديها قدرة في السيطرة على الازمات الطارئة في المشهد الاقتصادي والمالي.

"[https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes))-"(solid-economy(1](https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes))-%22(solid-economy(1) )""

و بما ان الامارات لاتزال تعتمد جزئيا على الايرادات النفطية, هي أكبر اقتصاد متنوع في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يساهم القطاع (غير النفطي) حالياً بحوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد , ويتوقع ان ترتفع الى (85%) وفقا لاستراتيجية التنمية الشاملة لرؤية الامارات (2025) لذا يرى الباحث هناك سياسة تنويع تعتمدها الحكومة كفيلة بمعالجة الازمات حال التعرض لها . وان القطاع المصرفي والنقدي شانه شان بقية القطاعات التي شملها الية التنويع الهيكلي

لقد واصل اقتصاد دولة الامارات نموه بوتيرة متسارعة للفترة (2010-2014) وذلك يعزى لمجوعة من الاسباب منها : ارتفاع الطلب المحلي ,بفضل اعتماد الدول سياسة التنويع الاقتصادية, مما ادى الى انتعاش الاقتصاد الوطني. على الرغم من تقلب الاوضاع (الاقتصادية في العالم) والتي انعكست تداعياتها على معظم دول العالم بدرجات متفاوتة, اذ ارتفع (GDP) بالاسعار الجارية او بسعر السوق من (1,0642) تريليون درهم , وبمعدل نمو (14.2)% الى(14805210) تريلون درهم عام (2014) وبمعدل نمو (3.3)%. كذلك (الناتج المحلي) بالاسعار الثابته من (1064244.4) تريليون درهم امارتي عام (2010) وبمعدل نمو ارتفع من ((%1.6 الى (1304172) ترليون درهم عام 2014 وبمعدل نمو (4.4)%. وذلك يعود الى ارتفاع ناتج القطاعات (غير النفطية) سوا ء بالاسعار الجارية بسبب سياسة التنويع الهيكلي المنتهجة الى (903.5) مليار درهم امارتي وبنسبة نمو (9.1%), وارتفاع ناتج القطاعات (غير النفطية) بالاسعار الحقيقية الى (731.8) مليار درهم وبمعدل نمو (5.2%) خلال تلك المدة.

**(وزارة الاقتصاد, 2014: 25).**

اما خلال السنوات (2015-2016) فقد انخفض الناتح المحلي الاسمي من (13152510) مليار درهم , الى (13112480) مليار درهم امارتي وبمعدل واطئ جدا بلغ(-0.3)% ,كما حافظ الناتج الحقيقي المحلي على استقراره ومعدلات نمو موجبة نتيجة نجاح الامارات في انتهاج سياسة تنويع هيكلية جديدة , وتوسيع قاعدة الانتاج برغم الظروف الديناميكية التي تعرضت لها اسواق النفط العالمية , والتراجع في الاسعاروفي مختلف الاسواق **( وزارة الاقتصاد , 2017: 26)**

ثم واصلت معدلات النمو للناتج الاجمالي المحلي بالاسعار الجارية بالارتفاع خلال السنوات من (2018-2017 ) من (1416136.2) مليار درهم عام 2017 الى ( **(**1550584.7 مليار درهم امارتي وبمعدل (9.4)% عام (2018) ثم انخفض في عام (2019) الى(1,540,000) تريليون درهم وبمعدل نمو سالب مقداره ((-1.1**%** . ويرجع هذا التباطؤ في نمو الاقتصاد الى التراجع في كميات انتاج النفط في عدد من دول الخليج التزاما باتفاقية (اوبك+PIUS) , ومتأثرا بالصدمة المزدوجة من تداعيات جائحة (كوفيد 19), وما صاحبها من عمليات الاغلاق الاقتصادي من جهة نهاية عام (2019) وبداية عام (2020), وكذلك ازمة انهيار اسعار النفط العالمية آنذاك , وما صاحبها من تخفيض انتاج النفط من جهة اخرى مما ادى الى في عام (2020).وشمل الهبوط في جميع بلدان مجلس (التعاون الخليجي).

**(وزارة الاقتصاد, 2020: 29).**

ركود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (-6.1)٪ (2020) مقارنة بنمو (3.4)٪ (2019). ويعود هذا الانخفاض إلى الانكماش الاقتصادي. بلغ نمو الناتج في القطاع النفطي (-6.0)، وانكماش الناتج في القطاع غير النفطي (-6.2)، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (1,280,000) مليار درهم بالأسعار الجارية، وبالأسعار الثابتة انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (1,440,000) مليار درهم. . وساهمت عدة قطاعات في تراجع النمو عام 2020، منها: ساهم القطاع (غير النفطي) بالحصة الأكبر حيث بلغ (70.9)% من الناتج، بينما ساهم القطاع النفطي (29.1)% من الناتج الحقيقي**.(وزارة الاقتصاد,2022 : 47)**

واستمر الاقتصاد الإماراتي بالنمو خلال الاعوام (2021-2023) فقد حقق توسعا خلال الربع الثالث من عام (2023) فقد نما الناتج الحقيقي المحلي بنسبة (3.3)% مقارنة بنسبة (7.4)% على اساس سنوي من عام 2022)) وسبب ذلك الانخفاض في النمو الى تباطؤ نمو الناتج غير النفطي والذي يشكل (75%) من الناتج الاجمالي المحلي ,وكذلك تخفيض انتاج كميات النفط والتي استمرت الى نهاية عام 2023 **.(مصرف الامارات المركزي, 2024 :11) . مما ترتب عليه** انخفاض الناتج النفطي الى (-3.9) %, وانخفاض الناتج غير النفطي ايضا الى (5.9)% وكما مبين في جدول (4)

**جدول ( 4) معدلات نمو الناتج الاجمالي المحلي بالأسعار الثابتة والجارية لدولة الامارات للفترة (2010-2023) .( مليار درهم)**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **GDP بالأسعار الجارية (الاسمي)** | **\*معدل النمو%** | **GDP بالأسعار الثابتة (الحقيقي) (2010=100** | **\*معدل النمو%** | **مساهمة الناتج المحلي النفطي%** | **مساهمة الناتج المحلي غير النفطي%** |
| **2010** | **1,0642440** | **-** | **1064244.4** | **-** | **31.0** | **69.0** |
| **2011** | **1,2878210** | **21.0** | **1137980.6** | **6.9** | **30.0** | **70.0** |
| **2012** | **13756840** | **6.8** | **1189005.3** | **4.4** | **32.7** | **67.3** |
| **2013** | **1432670** | **4.1** | **1249086.7** | **5.0** | **33.0** | **67.0** |
| **2014** | **14805210** | **3.3** | **1304172.5** | **4.4** | **34.1** | **65.9** |
| **2015** | **13152510** | **11.1-** | **1370168.0** | **5.1** | **21.8** | **78.2** |
| **2016** | **13112480** | **0.3-** | **1411056.8** | **3.0** | **19.3** | **80.7** |
| **2017** | **1416136.2** | **7.9** | **1444548.9** | **2.4** | **22.3** | **77.7** |
| **2018** | **1550584.7** | **9.4** | **1461737.0** | **1.9** | **25.9** | **74.1** |
| **2019** | **1,540,000** | **1.1-** | **1511604.7** | **3.4** | **29.8** | **70.2** |
| **2020** | **1.280.00** | **16.8-** | **1.440000** | **6.1-** | **17.0** | **83.0** |
| **2021** | **1,520,000** | **3.9** | **1,510,000** | **6.4** | **27.7** | **72.3** |
| **2022** | **1,860,000** | **7.9** | **1,623,517** | **7.4** | **27** | **73** |
| **2023** | **1,880,000** | **3.4** | **1 678,779** | **3.3** | **26.0** | **74.0** |

**المصدر من اعداد الباحث بناءاً على معلومات:** [**https://www.albankaldawli.org/ar/home**](https://www.albankaldawli.org/ar/home)**" -1 "**

**-2وزارة الاقتصاد : المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء . وتوقعات المصرف المركزي الاماراتي للاعوام (2023-2025 )**

**\* تم استخراج معدل النمو من خلال حاصل قسمة سنة الاساس على سنة المقارنة ْ Xْ100-100**

**3-المركز الاتحادي للإحصاء و التنافسية,دولة الامارات ارقام توثق (المسيرة) ,الامارات , ص14 , 2020**

**المطلب (الثاني) :تطور النظام النقدي في دولة الامارات :**

تأسس مجلس النقد بموجب قانون اتحادي ذي الرقم (2) لعام 1973م بشأن إنشاء مجلس النقد في دولة الامارات، ثم حل محله (المصرف المركزي) بموجب قانون اتحادي المرقم ( 10) لعام (1980) في شأن تنظيم المهنة المصرفية و آلية المصرف المركزي والنظام النقدي .

لذا يتكون عرض النقد من الأموال المتوفرة في الاقتصاد المحلي في دولة الامارات، من: العملات المتداولة خارج البنوك بالإضافة إلى ودائع المقيمين (تحت الطلب والودائع الجارية والادخار والودائع لأجل) بالدرهم الإماراتي والعملات الأجنبية في الاقتصاد. الدرهم الإماراتي هو العملة الوطنية الرسمية للدولة ، ويرمز اليه رسمياً في اللغة الإنجليزية بالحروف AED، وتصدر العملات المعدنية من فئة 25 فلس ، 50 فلس ، و 1 درهم،. ولا تستخدم العملات المعدنية من فئة10 فلس ، 5 فلس ، و1 فلس في الحياة اليومية بدولة الإمارات، لذلك يتم تقريب كسور المبالغ النقدية إلى 25 فلس ومضاعفاته. **(العشماوي , الجابري,2020 :3)** لذا تعد الاحتياطيات النقدية الضخمة احد الادلة الواقعية والدامغة على تطور القطاع الاقتصادي للدولة والجاذبة للاستثمار , تقوم دائرة إدارة الاحتياطي بإدارة الاحتياطيات الرسمية لدولة الامارات من العملات الأجنبية، وذلك بما يتوافق مع:

سياسات الاستثمار في مجلس إدارة المصرف المركزي وإدارة الصناديق الخارجية، المعتمدة من قبل مجلس الإدارة

<https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy>(" "

, وتمثل أهداف سياسة الاحتفاظ بالاحتياطيات الرسمية في:تعزيز الثقة سياسة سعر (الصرف) .وتخفيف التقلبات الناجمة عن ميزان (المدفوعات) و/أو النظام المصرفي المحلي.وتسهيل معاملات العملات الأجنبية بين الدوائر الحكومية والنظام المصرفي المحلي.وزيادة العوائد للحد الأقصى ضمن مستوى مقبول من المخاطرة.

<https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/reserve-management>

بحكم انفتاح دولةالامارات على اقتصاد العالم نقديا ومصرفيا, وتجاريا كان تاثرها بلاازمة العالمية(2008-2009) اعمق واكثر من بقية دول العالم الاخرى .فقد كان واضحا ذلك في عام (2010) كان نمو عرض النقد متواضعا لجميع مجاميع العرض (النقدي) (4.2% , 6.1 %, 3.9 %) بسبب شحة السيولة النقدية للعملاء في مصارف الدولة التي لغرض استخدامها في المضاربة بالاسواق والبورصات العالمية **.(مصرف الامارات المركزي , 2022: 24)**

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ تطور واقع العرض (النقدي) الضيق ( (M1خلال السنوات (2010-2011) من(**232900**) مليار درهم وبنسبة نمو (4.2)%, الى (**264100**) مليار درهم وبنسبة نمو (13.3)% , نتيجة زيادة الودائع عند الطلب مع العملة لدي الناس مع , وذلك نتيجة التعافي التدريجي من تداعيات الازمة العالمية للرهن العقاري , اذ ارتفعت ايرادات النفط في الامارات الى (169,780) مليار درهم . وشمل ذلك باقي المجاميع النقدية الاخرى( عرض النقد (الواسع))M2) ), وعرض النقدية الاوسع(M3) (**الهيئة الااتحادية للتنافسية والاحصا سنوات مختلفة ).**

خلال عام (2012)استطاعت الامارات ان تتجاوز اضرار الازمة المالية العالمية وذلك من خلال السياسات الحكومية التي تبنتها , فقد حافظ المعروض النقدي ((M1على النمو السابق وبحدود (13.4)% , ليصل الى (299) مليار درهم مقابل (264) مليار درهم في عام

(2011). كذلك ارتفع المعروض النقدي (M2) الى (862) مليار (درهم) سنة(2012) مقابل (825) مليار (درهم) في سنة (2011) وبمعدل نمو (4.4)% اما اجمالي السيولة (M3) فقد ارتفعت بمعدل (8.2%) ووصل الى (1083100 ) مليار درهم مقارنة بالعام السابق .( مصرف الامارات ,2012 :38) اذ يحتل (المصرف المركزي) موقعا هاماً في قيادة النظام المالي ويعتبر بمثابة العمود الفقرى للنظام الاقتصادي في الامارات .

اما خلال المدة من (2014-2017) رغم تراجع ايرادات القطاع النفطي في تلك المدة بسبب تغيرات الاسعار العالمية للنفط **(مصرف الامارات العربيةالمركزية , 2016: (43**, فقد ارتفعت جميع المجاميع النقدية , عرض النقد الضيق M1ارتفع بنسبة (18.9)% ,وعرض النقد (الواسع) (M2) ارتفع بنسبة الى(**9.4**)% , وعرض النقد الاوسع ارتفع ىبنسبة (**10.4**)%ويعزى ذلك بسبب ارتفاع الودائع النقدية، والودائع الحكومية والودائع شبه النقدية , **(مصرف الامارت العربية المركزي,2014 :31).**

وخلال عام (2018) انخفض العرض (النقدي) الضيق فقط ال,(M1) بنسبة( **1.3-**)% مقارنة ببقية المجاميع النقدية. اذ رتفع معدل نموها الى و(M2)(2.5)% , و(M3)% (7.7)% بسبب زيادة الودائع الحكومية بنسبة (39.3)% وبمبلغ (293,9) مليار درهم **.( مصرف الامارتي العربية المركزي , 2018 : 48)**

اما خلال المدة (2019-2020) ارتفعت جميع المجاميع النقدية بسبب زيادة الودائع الخاصة بالمقيمين ,بعد قيام المصرف المركزي الاماراتي بالسحب التدريجي لحزم الدعم الاقتصادي التي قام باصدارها ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة وذلك كاجراء احترازي كي لاتؤثر على سريان نمو المعاملات الائتمانية ونمو الاقتصاد في البلد , فقد ارتفع (M1) الى(600000) مليار درهم وبمعدل (%16.5) , وعرض النقد (الواسع)

M3)) اذ بلغ (1478500) مليار درهم وبمعدل نمو (4.7%), وكذلك عرض النقد الاوسع (1769300) مليار درهم , وبمعدل نمو (3.0)%. وكما مبين في جدول ( 2)

اما خلال المدة (2021-2023) لقد ارتفع عرض النقد الضيق الى (829.3) مليار درهم وبمعدل نمو (12.4)% في نهاية شهر سبتمبر , كما واصل عرض النقد (الواسع) تطوره الى 2023.4) ) مليار درهم وبمعدل نمو (18.7%) عام (2023) , وعرض النقد الاوسع الى (2445.2) مليار درهم وبمعدل نمو( 16.0)%. وذك يعتبر دليل على التزام مصرف دولة الامارات بالعمل بجدية نحو تحقيق نظام فعال ومستقر ويحقق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

**جدول ( 5) عرض النقد في دولة الامارات للفترة (2010-2023) مليار درهم .**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **M1** | **%** | **M2** | **%** | **M3** | **%** |
| **2010** | **232900** | **4.2** | **786400** | **6.1** | **985200** | **3.9** |
| **2011** | **264100** | **13.3** | **825800** | **5.0** | **1001000** | **1.6** |
| **2012** | **299200** | **13.4** | **862400** | **4.4** | **1083100** | **8.2** |
| **2013** | **379600** | **26.8** | **1056800** | **22,5** | **1219900** | **12,6** |
| **2014** | **451600** | **18.9** | **1156800** | **9.4** | **1347600** | **10.4** |
| **2015** | **547000** | **21.1** | **1204400** | **4.1** | **1363600** | **1.1** |
| **2016** | **572200** | **4.6** | **1244100** | **3.2** | **1433100** | **5.0** |
| **2017** | **492400** | **-13.9** | **1276200** | **2.5** | **1487100** | **3.7** |
| **2018** | **485600** | **1.3-** | **1308400** | **2.5** | **1602300** | **7.7** |
| **2019** | **514800** | **6.0** | **1411500** | **7.8** | **1717400** | **7.1** |
| **2020** | **600000** | **16.5** | **1478500** | **4.7** | **1769300** | **3.0** |
| **2021** | **701.9** | **16.8** | **1563,1** | **5.7** | **1856.7** | **4.9** |
| **2022** | **737.5** | **5.1** | **1703.6** | **8.9** | **2107.2** | **13.5** |
| **2023** | **829.3** | **12.4** | **2023.4** | **18.7** | **2445.2** | **16.0** |

**المصدر : 1 –** [**https://www.centralbank.ae/ar/statistic**](https://www.centralbank.ae/ar/statistic)

**2 - المصرف المركزي الامارتي : تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية واسواق المال في دولة الامارات , للاعوام (2021-2023 ) . جدول (1) .ابوظبي**

ومن خلال الجدول رقم (5) نلاحظ ان الحكومة الامارتية تبنت سياسة نقدية (توسعية) بزيادة العرض النقدي الواسع (M2) وذلك واضح من خلال تطور معدلات نموه , اذ ارتفع خلال المدة (2010-2023) , بلغ اعلى معدل نمو خلال السنة (2013) (22.5)% , وفي ضل ثبات سعر الفائدة بادنى مستوياته من (0.1%) الى (5.4)% , انعكس ذلك بوجود حالة من التفاؤل بين التجار ورجال الاعمال , والمستثمرين , فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الداخلة للامارات من ( 8,796.8 ) مليار دولار عام (2010 ) الى (22,737) مليار دولار عام ( (2022وزادت معدلات التشغيل , وانحسرت البطالة , فيقود ذلك الى ارتفاع مضاعفة في الدخل , ومن ثم ارتفاع الطلب الاجمالي , مما يزيد من الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي, فقد ارتفع معدل نموه من (6.9)% الى (7.4)% عام2022

ترى النظرية (الاقتصادية) وجود علاقة بين متغير العرض (النقدي) الواسع ( السيولة المحلية) والناتج الاجمالي المحلي , وان هناك علاقة مقايضة بين المتغيرين , بمعني ان اي تغير في العرض (النقدي) بالزيادة باتباع سياسية توسع سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وبسيادة حالة من التفاؤل بين رجال الاعمال والمستثمرين سيؤدي الى تشجيع التجار نحو زيادة الاستثمار في المشاريع في ضو العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة. مما يؤدي الى زيادة (مضاعفة الدخل) وبالتالي ارتفاع الطلب الاجمالي , الذي بدوره سيرفع من الناتج الاجمالي المحلي

وفي ضوءالوجه الاخر من العلاقة لوفرضنا ان العلاقة عكسية بين السيولة المحلية والناتج المحلي بمعنى لو اتبع البنك المركزي سياسة نقدية (انكماشية) حتما سترتفع اسعار الفائدة , وبشيوع جو من التشاؤم بين التجار والمستثمرين مما يؤدي الى عزوف الكثير منهم نحو مشاريع الاستثمار , فسينخفض الدخل , وينحسر الطلب الكلي الى ادنى مستوياته , وبالتالي ينخفض لدينا الناتج (الإجمالي) المحلي .

**المبحث الثالث :** **اثر تطورات عرض النقد على النمو (الاقتصادي) و على تدفقات الاستثمارات في الامارات العربية للفترة (2010-2022)**

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ انه يعكس نمو عرض النقد (الواسع)(M2) بوتيرة عالية من (6.1%) عام(2010) ,الى (22.5%) عام (2013) ثم واصل المعروض النقدي نموه رغم تذبذبه في بعض السنوات (2011-2014-2015-2016--2017-2020)نتيجة تاثره بالهزات العالمية لاسعار النفط وكما واضح في جدول (1) . ثم استمر بعد ذلك نمو المعروض النقدي الى (18.7%) عام (2023), وحسب نص (النظرية الاقتصادية) كل ارتفاع في العروض النقدية ستؤدي الى تقليل في (اسعار الفائدة), وكم مبين في الجدول ادناه , فقد اتسم سعر الفائدة بالثبات والاستقرار عند ادنى مستوي له , ويذكر ان مصرف دولة الامارات بغية تحقيق استقرار السياسة النقدية قامت بربط سعر الفائدة بتوجهات سياسات سعر الفائدة في الولايات المتحدة الاميريكية وذلك خلال المدة (2010-2016) وبسعر((1.0 , وذلك سينعكس طرديا بزيادة تدفقات الاستثمار الواردة للدولة اذ ارتفعت قيمة تدفقات الاستثمار(63,868.8) مليار دولار عام (2010) الى (119.579.6) مليار دولار عام (2016) وبمعدل نمو(8.73%) .وفي عام (2017) حصلت زيادة في اسعار الفائدة على شهادات الايداع للبنوك العاملة في الدولة , وذلك مواكبة مع قرار بنك الاحتياطي( الفيدرالي) في زيادة اسعار الفائدة على الاموال الفيدرالية وبحدود (1%- %1.25) مما ادى الى رفع سعر الفائدة الى (%1.75) عام (2017) هنا زاد سعر اعادة الشراء المطبق على اقتراض البنوك للسيولة على المدى القصير للبنك المركزي مقابل ماتحتفظ فيه البنوك من شهادات ايداع .

ثم استقر سعر الفائدة بزيادة عند (5.4%) طبقا لسعر الفائدة على ارصدة الاحتياطي الامريكي , هنا حافظ البنك المركزي الامارتي على سعر الفائدة الرئيسي (سعر الاساس) دون تغيير , هنا استمرت تدفقات الاستثمار بالزيادة وبقيمة (225.000 مليار دولار) وعند معدل نمو (16.0%) في عام (2023) وتلك الزيادة بالاستثمارات التراكمية حتما ستزيد من معدلات نمو الناتج الاجمالي المحلي وبمعدل (3.3%) .

**جدول (6) اثر تطورات عرض النقد على نمو الاقتصاد و على تدفقات الاستثمارات في الامارات العربية للفترة (2010-2023)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **معدل نمو عرض النقد (الواسع)**  % | **سعر الفائدة باعتماد نهاية شهر ديسمبر من كل سنة** | **معدل نمو الناتج الحقيقي المحلي**  % | **صافي تدفقات الاستثمارالاجنبية المباشرة الداخلة**  **(مليار دولار)** | **معدل نمو صافي تدفقات الاستثمارات الاجنبية%** | **اجمالي تدفقات الاستثمار الجنبي المباشرة التراكمية الواردة( مليار دولار)** | **معدل نمو اجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة التراكمية الواردة%** |
| **2010** | **6.1** | **1.0** | **-** | **8,796.8** | **-** | **63,868.8** | **-** |
| **2011** | **5.0** | **1.0** | **6.9** | **7,152.1** | **-18.6** | **71,020.9** | **11.19** |
| **2012** | **4.4** | **1.0** | **4.4** | **9,566.7** | **33.7** | **80,587.5** | **13.47** |
| **2013** | **22,5** | **1.0** | **5.0** | **9,764.9** | **2.06** | **90,352.4** | **12.11** |
| **2014** | **9.4** | **1.0** | **4.4** | **11.072.5** | **13.3** | **101,424.0** | **12.25** |
| **2015** | **4.1** | **1.0** | **5.1** | **8,550.9** | **-22.7** | **109,974.9** | **8.42** |
| **2016** | **3.2** | **1.0** | **3.0** | **9,605.8** | **12.33** | **119.579.6** | **8.73** |
| **2017** | **2.5** | **1.75** | **2.4** | **10,354.2** | **7.7** | **129.933.9** | **8.65** |
| **2018** | **2.5** | **2.5** | **1.9** | **10,385** | **0.29** | **140.320** | **8.09** |
| **2019** | **7.8** | **2** | **3.4** | **17,875** | **72.1** | **154.110** | **9.82** |
| **2020** | **4.7** | **0.6** | **-6.1** | **19,884** | **11.23** | **150.869** | **-2.10** |
| **2021** | **5.7** | **0.15** | **6.4** | **20,667** | **3.93** | **171.600** | **13.74** |
| **2022** | **8.9** | **4.4** | **7.4** | **22,737** | **10.01** | **194.300** | **13.22** |
| **2023** | **18.7** | **5.4** | **3.3** | **30.688** | **35.0** | **225.000** | **16.0** |

**المصدر :** [**https://ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/interest-rat**](https://ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/interest-rat) **e \* وزارة الاقتصاد , التقرير المالي (الاقتصادي) لعام 2020 , الاصدار 28 , ابوظبي , الامارات , ص59 , جدول 16**

**الاستنتاجات :**

1. **يستنتج الباحث** :ان انخفاض سعر الفائدة في المصرف المركزي الامارتي بسبب ارتباطه بسعر الفائدة الامريكي يعد عاملا مهما ,قد ادى الى ارتفاع تدفقات الاستثمارات التراكمية الداخلة ومن ثم رتفاع معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي المحلي وذلك مايثبت فرضية (البحث) .
2. ان الهزات العالمية لاسعار النفط المتكررة احد الاسباب التى وجهت الامارات نحو سياسة التنويع الاقتصادي مما قادت الى زيادة معدلات نمو الناتج الاجمالي المحلي .
3. ان ارتفاع مساهمة القطاهات (غير النفطية) بنسية تفوق (70%) تعداحد الاسباب الي ادت الى ارتفاع معدلات نمو الناتج الاجمالي المحلي في الدولة خاصة في اوقات تدهور اسعار النفط العالمية .
4. ان ارتفاع معدل نمو عرض النقد (الواسع) الى (18.7%) في عام 2023 يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة وبمعدل (5.4%) , مما ادى الى زيادة التدفقات المباشرة للاستثمارات الاجنبية الى (255) مليار $ وبنسبة (16%) , فترك اثرا ايجابيا على معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي المحلي وبنسة نمو(3.3%) .

**التوصيات :**

1. **يوصي الباحث** : بتبني استراتيجية مهمة تضمن استقرار عرض النقد (الواسع) في حال تراجع الاسعار العالمية للنفط , او التعرض للازمات المالية اوالصحية .

2-لابد من انتهاج الية تضمن الاستمرار في تطوير المجالات (غير النفطية) خاصة قطاع السياحة والقطاع المصرفي وقطاع التجارة الخارجية ويمكن الاسنفادة من نواتجهما في حال تراجع اسعار النفط .

3-الاستمرار في تهيئة مناخ استثماري ملائم يخلق بيئة جاذبة للاستثمار المباشر (الاجنبي) , وبما يضمن النمو المستمر للناتج الاجمالي الحقيقي المحلي .

4-ضرورة تبني البنك المركزي الامارتي سياسة نقدية تضمن السيطرة الكاملة على عرض النقد لكي تكون هناك سيطرة على التضخم و والمستوى العام للاسعار, لكي يرتفع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي المحلي .

**References**

1-القطيفي , عبد العزيز النمو الاقتصادي , دار الكتب للطباعة والنشر , بغداد ,1999

2-انطونيوس كرم : العرب امام تحديات التكنولوجيا . سلسلة عالم المعرفة , العدد (59) , الكويت (1990) .

3-جلال خشيب ,مفهوم النمو الاقتصادي , على الموقع الالكتروني ::<https://www.alukah.net/culture/0/78001>

4-الخيكاني , نزار كاظم آلية انتقال اثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة الى النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2017 ) مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية , جامعة القادسية , العدد(29 ). , السنة (15) ,2021 .

1. الدليمي ,عوض فاضل اسماعيل , النقود والبنوك ,وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد ,(1989 ) .

6-صقر احمد صقر : النظرية الاقتصادية الكلية , وكالة الطباعة والنشر , ط2, الكويت489

7-عجمية , محمد عبدالعزيز وناصيف , ايمان عطية , واخرون , التنمية الاقتصادية , الدار الجامعية للطباعة وللنشر والتوزيع , الاسكندرية , مصر , (2010)

8-علي , العيسى , عبدالمنعم , نزار سعد الدين و النقود والمصارف والاسواق المالية , الطبعة الاولى, دار ومكتبة الحامد , عمان الاردن ,( 2004)

9-الكرعاوي , حيدر صاحب , تاثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق , رسالة ماجستير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء (2023) .

10-ماجد , احمد , دراسة تنويع القاعدة الاقتصادية بدولة الامارات العربية المتحدة الدوافع ... الاليات الانعكاسات , ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية , الربع الثاني , الامارات ,( 2018) .

11-محمد , احمد محي الدين , قياس اثر تغير العرض النقدي على نمو الاقتصاد المصري باستخدام نموذج vcm المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية , جامعة الاسكندرية ,( 2022) .

12-مصرف الامارات العربية المتحدة , التقرير الاقتصادي السنوي الربع سنوي , ابوظبي , الامارات العربية المتحدة ,(2024) .

13 -وزارة الاقتصاد , التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2022 , الاصدار (29) ابوظبي , الامارات العربية المتحدة ,(2022) .

14-وزارة الاقتصاد , التقرير الاقتصادي السنوي و الاصدار (25 ), ابوظبي , الامارات العربية المتحدة , (2017).

15-وزارة الاقتصاد, التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2020 , الاصدار (28) , ابوظبي ,الامارات العربية المتحدة , (2020) .

16 -وزارة الاقتصاد, التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014 , الاصدار (22) , ابوظبي ,الامارات العربية المتحدة , (2014) .

17-ويليام دي , تورد هاوس , علم الاقتصاد , مكتبة لبنان ناشرون , بيروت 2006 .

**المصادر الاجنبية :**

1- BAKARE, A. S. , An empirical study of the determinants of money supply growth and its effects on inflation rate in Nigeria. Journal of Research in International Business and Management . .

2-BAUMOL , W.d ,and others; economic principles :et polities: Macro Economic: (traduction Michel lamarre ): Zeme edtion.1990.

3-Frederic S.Mishkin , , the Economics of money, Banking and financial markets , ed,

**اهم المواقع الالكترونية:**

1- <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes)-(solid-economy>

[2- https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/reserve-managemen](file:///C:\Users\InteL\Desktop\2-%20%20%20%20https:\www.centralbank.ae\ar\our-operations\reserve-managemen)

1. <https://www.centralbank.ae/ar/statistic> 3-